الأمم المتحدة

E/AC.51/2008/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 March 2008
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والأربعون
٩ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أحد الأبعاد الرئيسية لمساهمة المجتمع الدولي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ويعرض التقرير الحالي لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف كيانات الأمم المتحدة منذ أيار/مايو ٢٠٠٧.

ويتمحور هذا التقرير حول المجموعات التسع التي حُددت في إطار آلية التشاور الإقليمي التابعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، التي شكلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي تتناسب بشكل عام مع أولويات الشراكة الجديدة. ويبحث التقرير مختلف أبعاد الأنشطة الفردية والجماعية التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها حشد الموارد، والتحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم الشراكة الجديدة.

* E/AC.51/2008/1.

230408 220408 08-28833 (A)

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، وبعدئذ سنويا، عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) (A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وهذا التقرير مقدم استجابة لهذا الطلب الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠. ولاحقا، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٦٢ من منظومة الأمم المتحدة المضي في تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي، وأمانة نيباد والبلدان الأفريقية لوضع مشاريع وبرامج في نطاق أولويات نيباد.

ثانيا – الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يتضمن التقرير الحالي تفاصيل الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة منذ أيار/مايو ٢٠٠٧ دعما لنيباد، مستفيدةً من المساهمات التي وردت من كل من الكيانات التابعة لها. وتمحور الدعم الذي قدم حول المجموعات المواضيعية التسع التي تتناسب بشكل عام مع أولويات الشراكة الجديدة.

ألف – تنمية الهياكل الأساسية

٣ – تتألف مجموعة تنمية الهياكل الأساسية من المياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل.

٤ – زاد البنك الدولي الدعم المالي الذي يقدمه إلى برامج نيباد ليبلغ نحو بليون دولار أثناء الفترة قيد الاستعراض، ووافق على سبعة مشاريع هي: مشروعان في قطاع الطاقة (مشروع الربط بين قطاعي الطاقة في موزامبيق وملاوي، ومشروع تنمية سوق الطاقة على صعيد المناطق والصعيد المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ ومشروعان في قطاع النقل (مشروع تيسير النقل والعبور في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمرحلة الثانية من برنامج سلامة وأمن النقل الجوي في غرب ووسط أفريقيا)؛ ومشروع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (البرنامج الإقليمي للهياكل الأساسية للاتصالات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)؛ ومشروع لتنمية حوض الأنهار (مشروع حوض نهر النيجر)؛ ومشروع لدعم الإنتاج الزراعي في غرب أفريقيا. وتم تعزيز الشراكات والتنسيق مع سائر الشركاء في التنمية، خاصة مع مصرف التنمية الأفريقي لإعداد برامج معقدة في مجال الهياكل الأساسية وللتشارك على تمويل استثمارات كبيرة.

٥ - وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعنون ''إطار شراكة لتطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا''. ومن بين الأنشطة المنجزة دراسة جدوى تناولت مسألة تجوال الهاتف الخلوي لغرب أفريقيا؛ وإقامة نظام لإدارة الشبكة للدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك في إطار خطة تقاسم للتكاليف تابعة لمكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ؛ ودراسة جدوى عن الاتصال السريع بشبكة الإنترنت عبر الحدود في الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا). ومن بين الأنشطة الأخرى التي أُنجزت أو كادت تنجز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير دراسة جدوى بشأن ضم أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الهياكل الأساسية الإقليمية للمعلومات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتصميم منصة العقد الذكية لبروتوكول الإنترنت لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك بالشراكة مع جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجنوب الأفريقي؛ والمساهمة عبر الزمالات والخبرات الموجودة في الداخل لتنفيذ مشروع يتعلق بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشرف عليه لجنة نيباد المعنية بتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا (e-Africa Commission)، وذلك أثناء حلقة عمل عُقدت بشأن البيئة التنظيمية التي تحكم نظام الكابل البحري لشرق أفريقيا (EASSy)؛ ودراسة مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا.

٦ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، المؤتمر الأفريقي المعني بالسلامة على الطرق في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأصدر المؤتمر إعلان أكرا، الذي حث الدول الأعضاء على تعزيز السلامة على الطرق بوصفها أولوية في مجالات الصحة والنقل وإنفاذ القانون والتعليم والتنمية. كما دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف وفيات حوادث السير بما مقداره النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإلى إدراج مسألة السلامة على الطرق في البرامج الجديدة والقائمة المتعلقة بتطوير شبكة الطرق.

٧ - وأجرت المنظمة البحرية الدولية تقييما للطرق في عدد من البلدان الساحلية الأفريقية لمساعدتها على وضع إجراءات دولية للبحث والإنقاذ وإنشاء مراكز لتنسيق عمليات الإنقاذ البحري. ووافقت المنظمة على إنشاء صندوق للبحث والإنقاذ من أجل استخدامه في أنشطة التعاون الفني على طول السواحل الأفريقية الممتدة من موريتانيا إلى الصومال. وعقب توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف بين سيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، أوفدت إلى منروفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بعثة لتقييم مدى القدرة على البحث والإنقاذ ولتقدير

الاحتياجات في هذا المجال، وذلك لإنشاء مركز لتنسيق عمليات البحث البحرية في ليبريا. وأوفدت بعثة تقييم مماثلة إلى السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٨ - وقدمت المنظمة البحرية الدولية إلى عدد من البلدان الأفريقية مساعدة فنية لكفالة الأمن في بحارها ومرافئها. وأوفدت بعثات لتقييم الاحتياجات في مجال الأمن البحري إلى موزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وإلى نيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومن المقرر إيفاد بعثات تقييم مماثلة إلى أنغولا وغامبيا وغينيا الاستوائية وملاوي وناميبيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. والغرض من بعثات تقييم الاحتياجات هذه هو التباحث مع السلطات الوطنية في التدابير والترتيبات المعتمدة في كل من بلدانها لتنفيذ وإنفاذ الأحكام الأمنية الإلزامية الواردة في الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية.

٩ - تقدم منظمة الطيران المدني الدولي الدعم لتطوير النقل الجوي، لا سيما في مجال سلامة الطيران، عبر مشاريع مختلفة من التعاون الفني، من بينها مشروع برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران، وهو برنامج لبناء القدرات في مجال الإشراف على سلامة الطيران يساهم في تنفيذ اثنتين من أولويات نيباد وهما التكامل الإقليمي وبناء القدرات. وتنفذ مشاريع برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران بالدعم الوارد من جماعات اقتصادية شتى، دخل مشروعان منها مرحلة التشغيل التام.

١٠ - وكجزء من التحضير لاجتماع استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨ المتعلق ببرنامج عمل ألماتي الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية، نظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية اجتماعين فنيين/مواضيعيين عولجت فيهما الجوانب المادية وغير المادية للتجارة العابرة في البلدان النامية غير الساحلية.

باء - مجموعة الحكم

١١ - إن مجموعة الحكم التي تهدف إلى ترويج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران متمحورة حول موضوعين فرعيين هما: الحكم السياسي والحكم على صعيد الاقتصاد والشركات. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي لتوفير الخدمات الاستشارية إلى نيباد ولدعم أمانة وفريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والعملية على صعيد القارة وعلى الصعيد القطري. كما أجرت هذه المؤسسات الثلاث مشاورات مع شركاء متعددي الأطراف وثنائيين لمناقشة توفير الدعم بغية تسريع العملية على الصعيد القطري وتنفيذ برامج العمل. وما زالت أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران تتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في المناقشات التي تجريها بشأن استعراض عملية هذه الآلية، وذلك عملا بتوصيات المنتدى السادس لشؤون الحكم في أفريقيا لعام ٢٠٠٦.

١٢ - وعُقد المنتدى السابع لشؤون الحكم في أفريقيا الذي تناول موضوع ''بناء الدولة القادرة في أفريقيا'' في بوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. واتفق المشاركون فيه على توصيات ترمي إلى تعزيز فعالية الحكومات الأفريقية وقدرتها على الاستجابة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لشعوبها. ومن ضمن ما أوصى به تكثيفُ الحكومات جهودَها لترسيخ سيادة القانون؛ والاستثمار في التعليم؛ ودمج مشاركة النساء في عملية بناء الدولة القادرة في أفريقيا؛ وإيلاء الأهمية للحكم السليم بوصفه أحد العوامل التي تضمن الاستقرار السياسي اللازم لتحسين مستوى معيشة الشعوب. ونُظم على هامش هذا المنتدى منتدى لوسائط الإعلام منح الصحافيين فرصة البحث، من وجهة نظر الإعلاميين، عن معنى الدولة القادرة في أفريقيا وتعريفها والاطلاع على التحديات الكبرى التي تواجهها عملية تنمية القدرات والفرص الرئيسية التي تتيحها.

١٣ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اجتماعا لفريق من الخبراء امتد يومين، عولجت فيه مسألة تعزيز الشراكات دعما لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وقام ممثلو الحكومات والمجتمع المدني المنتمون إلى بلدان أجرت استعراض الأقران أو أخرى قطعت شوطا كبيرا في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال وبتحديد الوسائل الكفيلة بحمل جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك المجتمع الدولي والشتات الأفريقي، على تقديم الدعم. وشدد المشاركون في الاجتماع على أهمية القيمة المضافة التي أفادت البلدان التي اضطلعت بهذه العملية.

١٤ - وشجعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنفيذ برنامج الحكم والإدارة العامة الذي وضعته نيباد بالتعاون مع مؤسسات أفريقية مختلفة، من بينها البرلمانات ووزارات الحكومات المحلية وأمانة نيباد. إضافة إلى ذلك، تعمل هذه الإدارة على تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وذلك عبر دعمها البرامجَ الوطنية التي تعزز الحكم السليم في إطار عملية تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إدخال تحسينات على سياسات الاقتصاد الكلي، لا سيما عبر تقريرها السنوي المعنون ''التقرير الاقتصادي عن أفريقيا'' وأنشطة

الدعوة التي تضطلع بها، من بينها المؤتمر السنوي الذي يعقده وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون. وبالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراض عام ٢٠٠٧ لسياسات الاقتصاد الكلي ومدى تشابه المؤسسات في الجنوب الأفريقي. ويتضمن التقرير مقترحات لإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق مؤشرات الاقتصاد الكلي على المديين القصير والمتوسط.

جيم - السلم والأمن

١٦ - تعالج مجموعة السلم والأمن مسألتي السلم والأمن بجميع جوانبهما. وهي تتألف من هيكل السلام والأمن للاتحاد الأفريقي؛ والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة.

١٧ - وقدمت المجموعة الفرعية المعنية بهيكل السلام والأمن في دول الاتحاد الأفريقي الدعم إلى شعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد وإلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات التدريب والجيش والشرطة واللوجستيات والشؤون المالية والاتصالات. وشكلت إدارة عمليات حفظ السلام فريق دعم السلام في دول الاتحاد الأفريقي لكفالة تزويد الاتحاد الأفريقي بمساعدة فعالة ومتواصلة في مجال حفظ السلام. وهذا الفريق هو بمثابة آلية تابعة مكرسة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في مجالي نشر أفراد فرقة احتياطية أفريقية وبناء قدرته المؤسسية الطويلة الأجل على تخطيط عمليات حفظ السلام المعقدة المتعددة الأبعاد ونشر أفرادها وإدارتها.

١٨ - أما المجموعة الفرعية المعنية بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات، فقد أقامت علاقات عمل جيدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتحقق إنجاز بارز ألا وهو اعتماد المجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي إطارا شاملا واستراتيجيا بشأن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات، الغرض منه توفير خطة خاصة بالبلدان التي انتهى فيها النزاع لكي تستخدمها هذه البلدان في مجال تخطيط وتنفيذ برامجها المتعلقة بالتعافي من آثار النزاعات والتعمير. وتشارك هذه المجموعة الفرعية مشاركة حيوية في دعم الأنشطة الواردة في خطة التنفيذ التي يعدها الاتحاد الأفريقي. وأدت أنشطة الدعوة والدعم التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجموعة الفرعية دورا حاسما في الدفع قدما بتنفيذ برامج شتى وضعها الاتحاد الأفريقي، من بينها نشر سياسات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات وسياسات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتعليم اللاجئين ما بعد المرحلة الابتدائية، التي اعتُمدت في مؤتمر القمة العاشر الذي عقده الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير/شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٢تقريرا تقييميا عن بلدان انتهت فيها النزاعات

وبدأت تعد تقريرا شاملا عن أفريقيا ككل تناول مسألتي التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات.

١٩ - وساهمت إدارة الشؤون السياسية في بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات الحيلولة دون نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحل النزاعات الدائرة حاليا، بعدة وسائل من بينها تقديم الدعم لبناء السلام بعد انتهاء النزاع ولمعالجة المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية. وفي إطار برنامج بناء القدرات الذي يمتد ١٠ سنوات الذي وضعه الاتحاد الأفريقي، شاركت إدارة الشؤون السياسية في إعداد برنامج تدريبي على كيفية الحوار والتوسط. وسيركز البرنامج على احتياجات واهتمامات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وسيستند إلى خبرات الاتحاد الأفريقي وموظفي الأمم المتحدة.

٢٠ - ويواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التعاون بفعالية مع المفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات السلم والأمن ونزع السلاح. ونظم المركز، بدعم مالي تلقاه من مصادر خارجية، حلقة عمل دون إقليمية في توغو بشأن تدريب المدربين ترمي إلى بناء قدرات المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا على مهارات نزع السلاح وبناء السلام العملية.

٢١ - وبالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدعم تلقاه من بلجيكا والسويد، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المؤتمر الدولي الثاني المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في أفريقيا، وذلك في كنشاسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وانبثقت من هذا المؤتمر نتائج أهمها مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين عملية تنفيذ برامج وطنية مختلفة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا، بما في ذلك تحسين النهج المتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين المتبع في البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. كما ساهم في تعزيز شبكة القائمين من الأفارقة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء قدرات أصحاب الشأن الأفارقة على تنفيذ هذه العملية.

٢٢ - وإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها منظمة اجتماعات المجموعة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة، بذلت جهودا جادة لكفالة إشراك الهيئات المعنية في الاتحاد الأفريقي بفعالية في مجالات حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة عبر عقد سلسلة من الاجتماعات. وأثمر اجتماع تشاوري عن توافق في الآراء بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مجالات التعاون ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

دال – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٣ – إن الغرض من هذه المجموعة هو المساهمة في الجهود المبذولة لزيادة الأمن الغذائي والتنمية الريفية، وذلك بعدة وسائل من بينها تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٢٤ – وكمتابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي في أفريقيا الذي عقد في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تعاون أعضاء المجموعة لدعم الاتحاد الأفريقي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة هذا عن طريق لجنة متابعة مخصصة شكلتها المفوضية. كما أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي تشكل أعضاء في آلية للشراكة شكلت لتحقيق تقدم في مجال تنفيذ الأركان والبرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده المعنيون بهذه الشراكة في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أجريت مداولات بشأن التدابير التي يقتضيها تعزيز تنفيذ البرنامج. وفي اجتماع المتابعة الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في جنوب أفريقيا، نوقش الدور الذي تؤديه المؤسسات المتخصصة لدعم الأركان الواردة في البرنامج.

٢٥ – وإن العمل التمهيدي الذي يُضطلع به بدعم من الفاو لتنفيذ البرنامج شارف على الانتهاء. وفي حين أن العديد من مشاريع الاستثمار المحتمل أن تمولها المصارف والتي أعدتها الحكومات لم ترفع بعد إلى مقدمي المنح الثنائية أو إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويلها، أُدمج العديد من المشاريع في إطار برامج استثمارية قطاعية أوسع نطاقا. وفي هذا السياق، واصلت الفاو بذل جهودها لحشد الدعم المالي والسياسي لتنفيذ برنامج التنمية المذكور.

٢٦ – وشكلت أمانة نيباد في إطار كل من أركان البرنامج الأربعة أفرقة خبراء مرجعية لتيسير تنفيذ هذه الأركان على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويساهم برنامج الأغذية العالمي والفاو في أعمال فريق الخبراء المرجعي المعني بالركن الثالث من البرنامج الذي يركز على القضاء على الجوع والفقر عبر رفع مستوى الإنتاج الزراعي، وتحقيق التكامل بين الأسواق وزيادة القوة الشرائية لدى الفئات الضعيفة. وانتهى الفريق من وضع الإطار المتعلق بالأمن الغذائي في أفريقيا الذي يعرض أسباب انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا وعواقبه، ويقترح له حلولا ملموسة.

٢٧ – ومضى برنامج الأغذية العالمي يدعم مجالين من المجالات ذات الأولوية لدى نيباد في قطاع الزراعة وهما: تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. ونتيجة لتنسيق أعمال الدعوة التي اضطلعت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي ونيباد وبرنامج الأغذية العالمي، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي برنامج التغذية المدرسية بالاعتماد على الزراعة المحلية

لاستخدامه كوسيلة لتخفيف حدة الفقر والجوع وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ المبادرة أثناء مؤتمر القمة المتعلق بالأمن الغذائي الذي عقدته نيباد والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦. وبدأت نيجيريا وغانا تنفذان البرنامج على أساس تجريبي بدعم من نيباد وبرنامج الأغذية العالمي. وعقدت نيباد وبرنامج الأغذية العالمي حلقة عمل مشتركة بشأن هذا البرنامج في أكرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لاستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذه وتبادل الخبرات ووضع الاستراتيجيات لتحسين الخطط القطرية ذات الصلة ببرامج التغذية المدرسية هذه في القارة بأكملها.

٢٨ - واختيرت الفاو ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتتولى تنسيق الفريق المواضيعي المعني بالزراعة والأمن الغذائي دعما للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وأوصى هذا الفريق في الاجتماع الأول الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بتسريع تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة دعما، في المقام الأول على الصعيد القطري. كما أوصى بزيادة التمويل المخصص للزراعة والأمن الغذائي زيادة هائلة، وأولى أهمية خاصة للأنشطة التي تمتلك ميزة مقارنة للاضطلاع بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وحظيت توصيات الفريق المواضيعي بتأييد الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وقدمت إلى الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٩ - وما زالت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تؤدي دورا هاما في مجال تنفيذ المبادرة المشتركة للسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. وترمي هذه المبادرة إلى استثمار الموارد العالمية والإقليمية لإقامة شراكات فعالة دعما لمسعى تحسين إدارة الأراضي والموارد في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٧، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو وإيفاد وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والائتلاف الدولي للأراضي لتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء لمعالجة مؤشرات السياسات المتعلقة بالأراضي. وحدد المشاركون في الاجتماع استراتيجيات لإعداد المؤشرات الإقليمية والوطنية للسياسات المتعلقة بالأراضي، ومجموعة أولية من المؤشرات المرجعية وقائمة بالمؤشرات لقياس التقدم الذي تشهده معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالأراضي.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٧، شاركت منظمات المزارعين مشاركة حيوية في تصميم نسبة كبيرة من مشاريع إيفاد في أفريقيا، وكثيرا ما أُشركت كجهات شريكة في التنفيذ أو مقدمة للخدمات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، نظم إيفاد منتدى عالميا للمزارعين لتعزيز مناصرة

منظماتهم باسم فقراء الريف ولتزويدها بوسيلة تستخدمها لتقديم توصياتها مباشرة إلى الهيئات المعنية بإدارة إيفاد، اشتملت على مشاركة منظمات المزارعين مشاركة قوية في هذه المشاريع. ومؤخرا، طلب الاتحاد الأفريقي من إيفاد تقديم الدعم لإنشاء منتدى لمزارعي أفريقيا يمكن اعتباره نتيجة ملموسة للدعم الذي يقدمه إيفاد إلى مساهمات منظمات المزارعين في عمليات الاتحاد الأفريقي/نيباد.

٣١ - أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فما برحت تدعم مشاريع وطنية وإقليمية تغطي بشكل أساسي استخدام الأشعة والمواد المؤينة لمكافحة الآفات الزراعية، مع التشديد بصورة خاصة على القضاء على ذبابة التسي تسي وتحسين المحاصيل الزراعية وزيادة إنتاجية المواشي. واشتمل البرنامج الأفريقي على مجالات رئيسية من بينها نقل وسيلة تعقيم الحشرات للمساعدة على خلق مناطق خالية من ذبابة التسي تسي في أنحاء معينة من البلدان الأفريقية. وواصلت الوكالة تقديم الدعم لمكتب تنسيق الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة التسي تسي والمِثقبيّات التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك في إطار برنامج إقليمي وتسعة برامج وطنية.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٣٢ - تم الاتفاق في الجلسة الافتتاحية لهذه المجموعة المواضيعية، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧، على الأولويات التالية: التحليل المشترك للسياسات؛ وحشد الاستثمارات؛ والتحليل المشترك للقدرات المؤسسية؛ والاستثمارات في التنمية الصناعية؛ ووضع مؤشرات مشتركة؛ وتحليل معوقات سلسلة الإمدادات.

٣٣ - وتسعى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية، عن طريق البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، إلى بناء القدرات وتقوية قواعد المعارف الوطنية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف في البلدان الشريكة بهدف زيادة فعالية مشاركتها في المفاوضات التجارية وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وصياغة السياسات المتصلة بالتجارة وتحسين القدرة في مجال الإمداد والمعرفة بالأسواق. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، شمل البرنامج ١٦ بلدا أفريقيا.

٣٤ - والإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة هو أداة فريدة تضمن تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات في إطار متماسك للسياسة العامة. ويستفيد حاليا ثلاثون بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا من هذا الإطار الذي يُمكّن البلدان من العمل بصورة رئيسية مع ست وكالات (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) بهدف ضمان إدراج

السياسات التجارية الوطنية ضمن استراتيجيات التنمية المرتبطة بها، وتمكين أقل البلدان نموا من المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف مشاركة كاملة وفاعلة.

٣٥ - ومتابعة لمؤتمر المعونة من أجل التجارة الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في جمهورية تترانيا المتحدة، استضافت منظمة التجارة العالمية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مؤتمر الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدرتها على توسيع نطاق التجارة فيها والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الكينية، اجتماعا لفريق الخبراء المخصص بهدف استعراض التقدم المحرز على صعيد اتفاقات الشراكة الاقتصادية في أفريقيا. وقد أتاح الاجتماع للبلدان الأفريقية تنسيق جهودها بشأن الخطوات المتبقية في إطار المفاوضات. وإضافة لذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والفاو، اجتماعا آخر لفريق الخبراء المخصص حول المنتجات الحساسة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أسفر عن بروز آراء في طرق تحديد قوائم المنتجات وآليات التنسيق على المستوى دون الإقليمي.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، اجتماعا إقليميا لفريق خبراء بشأن إنشاء آلية لوضع العلامات الإيكولوجية خاصة بأفريقيا. واعتمد المشاركون توصيات رئيسية بشأن وضع هذه الآلية التي ستسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة في توسيع نطاق وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، والتشجيع في آن معا على تطبيق معايير بيئية وصحية مناسبة لدى تصميم المنتجات الأفريقية وإنتاجها.

٣٨ - ودعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مع الفاو، مشاركة منظمات المزارعين الأفارقة في الحوار في مجال السياسة العامة مع المفوضية الأوروبية وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان هذه المجموعة وبلدان الاتحاد الأوروبي. وكان من النتائج الرئيسية لهذا الدعم أن ممثلي منظمات المزارعين قدموا تقييما مشتركا إلى أمانة المجموعة. وقد فتح ذلك الطريق أمام مناقشة موقف منظمات المزارعين خلال الدورات الرسمية لأمانة المجموعة في بروكسل في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٧، وكان له أثره على عمليات التفاوض بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والمفوضية الأوروبية.

٣٩ - وشرعت الأونكتاد بتنفيذ برنامج إقليمي للمعايير هدفه تمكين المنتجين والمصدرين الأفارقة من الوفاء بالمعايير الرسمية ومعايير القطاع الخاص على حد سواء. وفي غينيا، تم وضع وتنفيذ مشروع لنموذج لوضع نظام لمراقبة السلامة في القطاع الخاص/العام بالنسبة لقطاع زراعة البساتين، الهدف منه مساعدة الحكومة والمنتجين والمصدرين على الامتثال لمعايير سلامة الأغذية الزراعية ونظم ضمان الجودة. وساهم المشروع في منح ما يقارب من ٣ ٠٠٠ مزارع صغير فرصا للدخول إلى أسواق جديدة. وفي نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٧، أطلق مشروع مماثل في موزامبيق.

٤٠ - واستفاد عدد من الحكومات والمؤسسات في أفريقيا من الدعم الذي قدمه الأونكتاد في مجال تيسير الاستثمار والتشجيع عليه. وقد أعد الأونكتاد استعراضات لسياسة الاستثمار من أجل موريتانيا ونيجيريا، وقدم كتابا أزرق حول تشجيع الاستثمار وتيسره من أجل زامبيا، وأعد فصلا خاصا بالاستثمار من أجل الإطار المتكامل في جزر القمر. كما نفذ أعمال المتابعة بشأن استعراضات سياسة الاستثمار في بنن ورواندا وزامبيا.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٧، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة سياسة عامة حول التعاون الجمركي داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. وقد قدمت الدراسة تحليلا نقديا لعملية تحرير التجارة واقترحت خارطة طريق لتحقيق اتحاد جمركي في شرق أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٨. وفي إطار البرامج الشاملة لعدة سنوات التي تم الاتفاق عليها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٧ بإعداد دراسة هدفها مساعدة أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على صياغة استراتيجية وبرامج إنمائية أكثر شمولية للدول الأعضاء فيها في مجال النقل والهياكل الأساسية والتنمية الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٢ - وتشمل الأنشطة الرئيسية المتصلة بالتجارة التي تنفذها اليونيدو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى برامج بناء القدرات في البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وبلدان جماعة شرق أفريقيا، بالإضافة إلى برامج دعم التنافسية ومواءمة الحواجز التقنية للتجارة وأحكام الصحة العامة وصحة النبات في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومناطق أخرى.

٤٣ - وفي إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية - الأفريقية، عقدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إندونيسيا في عام ٢٠٠٧ منتدى أفريقيا - آسيويا حول الملكية الفكرية والأشكال التقليدية للتعبير الثقافي، والمعارف التقليدية والموارد الجينية، كان الهدف منه استكشاف سبل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأفريقية والآسيوية في صياغة

استراتيجيات من أجل زيادة التعاون الدولي إلى أقصى حد في مجال حماية الأشكال التقليدية للتعبير الثقافي والمعارف التقليدية والموارد الجينية.

٤٤ - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومنظمة العمل الدولية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، خطة تنفيذية خمسية شاملة بشأن التعدين في المنطقة دون الإقليمية.

واو - البيئة والسكان والتحضر

٤٥ - يتمثل التركيز الرئيسي لهذه المجموعة على المساعدة في تنفيذ خطة العمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٦ - وقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع خطط عمل دون إقليمية ستُقدم إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهود خمسة بلدان رائدة في أفريقيا لوضع خطط عمل وطنية لها، وذلك عملا بالاقتراحات التي قدمها المؤتمر الوزاري. وقد عُقدت مشاورات أولية بشأن وضع خطط عمل وطنية لكل من موزامبيق وإثيوبيا والجماهيرية العربية الليبية وغانا والكاميرون. واستنادا إلى نتائج الدراسات الرائدة، يمكن تكرار تطبيق المبادرة في بلدان أفريقية أخرى.

٤٧ - وقبل انعقاد المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا للمفاوضين الأفارقة المعنيين بتغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في أبوجا، بنيجيريا، بغرض التأكد من استعداد المفاوضين من البلدان الأفريقية للمشاركة في مناقشات بالي بصورة فعالة. وإضافة لذلك، جرى تقديم الدعم التقني للوفود الأفريقية التي حضرت مؤتمر الأطراف.

٤٨ - وجميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ملزمة بتقديم معلومات منتظمة عن انبعاثات غازات الدفيئة، والتدابير المتخذة للحد من أثرها على تغير المناخ وللتأقلم معه، ومعلومات عن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والاحتياجات المالية والتقنية. وفي عام ٢٠٠٧، قدمت أمانة الاتفاقية دعما لتنفيذ حلقتي عمل تهدفان إلى تحديد ومعالجة التحديات التي تواجه البلدان لدى إعداد تقارير المعلومات تلك، بما في ذلك إدراج نتائج التقارير الوطنية ضمن خطط التنمية الوطنية.

٤٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بالتعاون مع شبكة روابط القدرات للتقييم البيئي في أفريقيا، حلقة عمل إقليمية حول تقييم الأثر البيئي. وحدد

الاجتماع التدابير العملية وممكنة التطبيق من أجل تحسين نوعية استعراض تقييم الأثر البيئي، ودرجة الإنفاذ والامتثال، والاستدامة المالية، بالإضافة إلى الدور المركزي لهذه التقييمات في الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد ساهمت حلقة العمل في تقوية الشبكات والشراكات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تقييم الأثر البيئي وإدارته في أفريقيا.

٥٠ - وفيما يتعلق بمشروع طبقة المياه الجوفية المشتركة، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما لدورة تدريبية حول التحليل التشخيصي لطبقة المياه الجوفية المشتركة، وعقدت من أجل تقوية قدرات الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال للاستراتيجية والإجراءات التي وضعها مرفق البيئة العالمية على المستويين المحلي والإقليمي، كما دعمت اجتماعا تقنيا حول وضع النماذج. وواصلت الوكالة أيضا تقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد المائية الجوفية وإمكانات مناطق الحرارة الأرضية في مختلف البلدان.

٥١ - وواصل البنك الدولي تقديم الدعم لبرامج تطوير القدرات التي تنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية المتخصصة. وقدم البنك دعما إضافيا على شكل قروض لتمويل المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والهيئات الإقليمية ذاتها، والتي تتضمن القدرة على حماية التنوع البيولوجي الإقليمي ضد المخاطر المحتملة المرتبطة بإدخال كائنات حية محوّرة في النظام البيئي، وقدرة منظمات أحواض الأنهار على تخطيط موارد المياه المشتركة وإدارتها من أجل استخدامها المتعدد الأغراض، وتحسين نظم المحاسبة وإعداد التقارير المالية والممارسات في مجال مراجعة الحسابات لتفي بالمعايير الدولية في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٥٢ - وفي إطار المرحلة الثانية من برنامج مدن الشراكة الجديدة الذي جرى إطلاقه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المساندة الفنية والدعم التقني في المجالات الثلاثة التالية: رصد التقدم الذي تحرزه المدن الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال الإسكان الملائم للفقراء والتنمية الحضرية؛ والدعم التقني من أجل تنفيذ مبادرات نموذجية رائدة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من خلال مبادرته بشأن توفير المياه للمدن الأفريقية، مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية وشركات المرافق العامة على توسيع نطاق المبادرات الرائدة لتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر المبادرات الرائدة الترتيبات المؤسسية اللازمة من أجل تحسين حصول سكان المناطق الحضرية الفقيرة على المياه والمرافق الصحية. ومن ثم يجري متابعة جهود بناء القدرات تلك من خلال الاستثمارات الرأسمالية التي يوفرها مصرف التنمية الأفريقي وجهات مانحة أخرى. وحتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ عرض

موئل الأمم المتحدة الإجمالي السابق للاستثمار مع مصرف التنمية الأفريقي أكثر من بليون دولار كاستثمارات في ست مدن في خمسة بلدان أفريقية.

زاي – تنمية الموارد البشرية، والعمالة، والمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٣ – طورت هذه المجموعة المواضيعية خطط عمل تسترشد بخطط عمل الاتحاد الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمالة والموارد البشرية.

٥٤ – وتضمن الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دراسات تحليلية وخدمات استشارية وسياسات ودعوة وبناء قدرات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع أمانة الشراكة الجديدة ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية في تنظيم اجتماع حول تطوير استراتيجية لبناء القدرات لأفريقيا. ونتج عن الاجتماع وضع إطار يحدد المبادئ اللازمة لدعم التنفيذ الناجح لاستراتيجية لبناء القدرات لأفريقيا.

٥٥ – وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بلدان اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين على تنفيذ استراتيجية إقليمية لتطوير الموارد البشرية وإدارة المعارف النووية عن طريق شبكة اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي من أجل التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. وقد اعتُمد منهاج موحد لشهادة الماجستير التي يمنحها اتفاق التعاون هذا في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية باعتباره معيار الحد الأدنى لمنح هذا النوع من الشهادات في المنطقة. وللاستفادة من الزخم الذي تم تحقيقه على مدى السنوات الماضية، قدمت إلى مديري المؤسسات الوطنية النووية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز إقليمية معينة تدريبات وتوعية محددتين بغية تحسين برامج التدريب الوطنية وتيسير التعاون في مجال التعليم عن طريق التواصل وتبادل مواد التدريب.

٥٦ – وتعمل منظمة الطيران المدني الدولي على تنسيق أنشطة أربعة مراكز للتدريب على أمن الطيران تقع في الدار البيضاء، بالمغرب، وداكار، وجوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، ونيروبي وتضطلع بدور هام في توفير التدريب الإقليمي على أمن الطيران. وقد أُنشئت دورة مهنية للمديرين تشترك في تنظيمها منظمة الطيران المدني الدولي وجامعة كونكورديا في مونتريال، بكندا. وتهدف دورة الإدارة للتعلم الإلكتروني هذه إلى التأكد من إلمام المشاركين إلماما تاما بمسألة أمن الطيران والمجالات الإدارية المتصلة بها. وقامت منظمة الطيران المدني الدولي أيضا بتنظيم حلقة دراسية عن طب الطيران في غابون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ استهدفت تحديدا تدريب فاحصين طبيين معينين.

٥٧ - وأطلق قطاع توحيد مقاييس الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، بالاشتراك مع قطاع تطوير الاتصالات، مبادرة تتعلق بتدابير بناء القدرات بهدف مساعدة أفريقيا والمناطق الأخرى على سد الفجوة في مجال التوحيد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمنت الأنشطة ذات الصلة بالشراكة الجديدة اتخاذ قرار بعقد جمعية توحيد مقاييس الاتصالات العالمية لأول مرة في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في جوهانسبرغ، يسبقها عقد ندوة عالمية للمعايير. وإعدادا للجمعية، سيُنظّم منتدى إقليمي للتنمية بشأن سد الفجوة في توحيد المقاييس وسيُعقد اجتماع تحضيري في أكرا، بغانا، في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥٨ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مختلف كيانات الأمم المتحدة الأخرى، برنامج شراكة يسعى لتعميم مشاغل البيئة والاستدامة في مجال التعليم والبحوث وإشراك المجتمع وإدارة الجامعات في أفريقيا. وتقدم شراكة تعميم البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية طائفة من الأنشطة تشمل تنظيم دورات، وحلقات دراسية لقادة الجامعات، ومؤتمرا كل سنتين. وتعتبر هذه الشراكة، التي تقوّي التركيز الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أفريقيا، مساهمة رئيسية نحو عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥٩ - واستجابة لتأكيد الشراكة الجديدة على الدور المركزي للقطاع الخاص في المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف في أفريقيا، عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ اجتماع فريق خبراء بشأن استجابة القطاع الخاص المؤسسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: استعراض الخبرات والممارسات الحالية. وسلطت توصيات السياسات التي صدرت عن الاجتماع الضوء على أهمية إدماج أولويات الشراكة الجديدة ضمن البرامج الاقتصادية للبلدان الأفريقية بصورة فعالة، وضرورة بناء القدرات في القطاع العام والقطاع الخاص ورابطات القطاع الخاص. وأجرى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أيضا دراسة عن تطوير المشاريع الصغيرة الحجم والاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا: التحديات والفرص، قدمت عددا من التوصيات للحكومات والشركات عبر الوطنية بشأن تعزيز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وضمان انتقال فوائد الاستثمار المباشر الأجنبي من الشركات عبر الوطنية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إنشاء روابط بين الطرفين.

٦٠ - وتجري مساهمة منظمة العمل الدولية في مجالين: المساعدة في إدماج العمالة كهدف رئيسي في الشراكة الجديدة، والمساعدة في إدراج الأهداف الاجتماعية ضمن الشراكة

الجديدة من خلال إظهار كيف يمكن معالجة مسائل تشجيع العمالة والحماية الاجتماعية والحد من الفقر بطريقة متكاملة تدعم إحداها الأخرى. وعلاوة على ذلك، تقدم منظمة العمل الدولية للشراكة الجديدة نهجا إزاء التنمية محوره الناس من خلال إشراك العمال وأصحاب العمل، وتعمل مع جميع البلدان الأعضاء في أفريقيا بصورة وثيقة في صياغة السياسات وتنفيذ التدخلات التي تيسر خلق فرص العمل.

٦١ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم دعم مالي وتقني مباشر للبلدان الأفريقية بهدف وضع برامج تعكس اتجاه ''نزوح الأدمغة''. وتوفر المنظمة الدولية للهجرة، تحت قيادة منظمة الصحة العالمية، مشورة للدول الأعضاء بشأن مضمون وهيكل الخطط الوطنية الخاصة بقطاع الصحة للتأهب للتصدي لوباء الإنفلونزا. وتشارك المنظمة الدولية للهجرة أيضا كعضو في فريق العمل المنوط به مسؤولية تشجيع البلدان على إلغاء السياسات والممارسات التي تقيد سفر الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وتقدم دعما تقنيا للفريق في مجال الهجرة الدولية.

٦٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أعماله لوضع خطة عمل للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة تحقق التكامل بين نواتج محددة ممكنة الإنجاز ومتوافقة مع أولويات الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة ضمن إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي المتعلق بتقديم الدعم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي. وتشمل الإنجازات الرئيسية تنفيذ استعراض وتقدير تكاليف خطة تنفيذ الاتحاد الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠؛ وتقديم الدعم لاستعراض الاتحاد الأفريقي لحالة تنفيذ الموقف الأفريقي المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع برنامج الشراكة من أجل دحر الملاريا؛ ووضع مؤشر مساءلة بشأن الإيدز، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، يقيس مدى تقدم أفريقيا والتزامها بتأمين حصول الجميع على وسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم؛ والقيام، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل إجراء تقييم شامل لأثر الإيدز على النساء والفتيات في ١٤ بلدا أفريقيا يدور فيه نزاع أو يكون خارجا من النزاع.

حاء – العلم والتكنولوجيا

٦٣ – تدعم هذه المجموعة تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا للاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بصورة رسمية في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٦٤ – ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية وصندوق التضامن الرقمي، مؤتمر القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت، في رواندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكان الهدف من مؤتمر القمة حشد الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لسد الفجوة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أرجاء أفريقيا. ومتابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، نسقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والاتحاد الدولي للاتصالات، خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع مبادئ توجيهية لاختيار المشاريع وتقييمها.

٦٥ – وتقدم الأونكتاد خدمات فنية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل زيادة الوعي بما للعلم والتكنولوجيا من دور حاسم في عملية التنمية في البلدان الأفريقية والاستفادة من أدوات العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنجز استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأنغولا ومن المزمع مناقشته في الدورة الحادية عشرة للجنة. وبُدئ العمل باستعراضين آخرين في غانا وموريتانيا. ويجري تنفيذ استعراض غانا بتعاون وثيق مع مكتب العلم والتكنولوجيا التابع للشراكة الجديدة.

٦٦ – وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية، في إطار مشروع اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين، من خلال بناء قدرات وطنية وإقليمية مستدامة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحتملة في التدريب والتعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية ذات الصلة بالزراعة والصحة البشرية والرصد البيئي وإدارة الموارد المائية والأجهزة النووية والمجالات النووية الأخرى وتلك المرتبطة بها. وتم إنشاء مراكز الاتصال عن بعد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بوتسوانا ونيجيريا والسنغال. وعلاوة على ذلك، أدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا نشطا في تنظيم المؤتمر الأول المعني بتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بشأن التدريب والتعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية في أفريقيا، الذي انعقد في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٦٧ - ونظمت جامعة الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لمستقبل أفريقيا: نحو شراكة مستدامة في برلين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد بُدئ باجتماع الخبراء من أجل تبسيط الأنشطة الجارية والمخطط لها بغية النهوض بتنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلم والتكنولوجيا، التي تمثل الأداة الرئيسية للشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي لتطوير العلم والتكنولوجيا واستخدامهما في التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة.

٦٨ - وساهمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تطوير الموارد البشرية ومعدات تكنولوجيا المعلومات في مؤسستين أفريقيتين إقليميتين للملكية الفكرية، هما المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وكجزء من عملية نشر ثقافة الملكية الفكرية، عززت المنظمة تبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين عبر مختلف الطرق، بما في ذلك في إطار استراتيجيات وخطط للملكية الفكرية وعبر آلية استعراض الأقران. وتعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على تجهيز هذه المؤسسات لتمكينها من الحصول على قواعد البيانات المتخصصة التي يملكها القطاع الخاص بغرض تحفيز الابتكار. وسيبدأ تنفيذ مبادرات رائدة في بلدان أعضاء مختارة في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بهدف تعزيز قدرة مؤسسات البحوث والمجموعات الصناعية فيها على الوصول إلى المعلومات التجارية والتقنية عن براءات الاختراع وغيرها من المعلومات الخاصة بالملكية الفكرية وتبادلها.

٦٩ - ودعمت منظمة اليونسكو أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم عدة مشاورات واجتماعات في إطار متابعة مؤتمر القمة الثامن للاتحاد الأفريقي الذي كُرّس لموضوع ''العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي لأغراض التنمية''. ومتابعة لمؤتمر القمة، صاغت اليونسكو خطة عمل بشأن مشاركتها في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة والإعلان الذي صدر عنه. وجرى التركيز على ثلاثة مجالات برنامجية ذات أولوية هي: بناء القدرات في مجال السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وإنشاء جامعة افتراضية أفريقية في كل منطقة من مناطق القارة الخمس.

طاء – الاتصال والدعوة والتوعية

٧٠ – يتمثل الهدف الأولي لهذه المجموعة في تعزيز الدعوة ودعم الشراكة الجديدة على الصعيد الدولي والقاري والإقليمي. وأوصى الاجتماع التشاوري الإقليمي الثامن لوكالات الأمم المتحدة، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بزيادة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المجموعات المختلفة. علاوة على ذلك، لوحظ أن أمانة الشراكة الجديدة بحاجة لإصدار معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته الشراكة الجديدة وتنفيذ عملياتها على الصعيدين القطري والإقليمي. وقامت المجموعة، التي يرأسها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بمواءمة عملها مع الأولويات الاستراتيجية للشراكة الجديدة، والتي وردت في وثيقة اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة المؤرخة آذار/مارس ٢٠٠٨.

٧١ – وتشمل أولويات أمانة الشراكة الجديدة بالتحديد إقامة علاقات قوية مع وسائل الإعلام وزيادة التفاعل مع الأوساط الدبلوماسية والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية. وقد اجتمعت المجموعة المكونة من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة عدة مرات للاتفاق على نشاط إعلامي مشترك للمجموعة يموله جزئيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوقع أن يجرى حوار إعلامي على مستوى رفيع في أديس أبابا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويهدف هذا الحدث إلى تحسين الاتصالات بين الصحفيين الأفارقة بشأن الشراكة الجديدة عن طريق تزويدهم بقصص إخبارية ومعلومات مستكملة عن مشاريع الشراكة الجديدة وعن طريق خلق فرص للاتصال المباشر والتفاعل مع المسؤولين البارزين وصناع القرار في أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٧٢ – عملت إدارة شؤون الإعلام على نحو وثيق مع كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا كما شاركت في مجموعة الدعوة والاتصالات للمساعدة في التأكد من أن المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالشراكة الجديدة تعكس على نحو جيد في أنشطة الإدارة ونواتجها. وواصلت إدارة شؤون الإعلام تغطية أنشطة الشراكة الجديدة في مجلتها ربع السنوية أفريقيا الجديدة من خلال سلسلة متصلة من القصص الإخبارية بعنوان ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ميدان العمل“. وصدر عدد خاص من المجلة عن أهداف الشراكة الجديدة وانجازاتها والتحديات التي تواجهها على أن يستهدف توزيعه وسائل الإعلام والدوائر الأكاديمية وجماعات المجتمع المدني وغيرها من الدوائر العاملة لصالح أفريقيا. ورتبت إدارة شؤون الإعلام أيضا لنشر مجموعة من المقالات عن الشراكة

الجديدة وغيرها من الموضوعات الإنمائية الأفريقية في وسائل الإعلام الكبرى في أفريقيا وخارجها ونجحت في نشر أكثر من ٢٥٠ مقالا من هذا القبيل في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٧٣ - شارك البنك الدولي في اجتماعات استراتيجية كبرى استهدفت رفع درجة الاهتمام بالشراكة الجديدة وحشد الموارد لتمويل برنامجها. ويعزز البنك الدولي أيضا تنسيق الدعم المقدم من المانحين لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من خلال جهود تعاونية ومنسقة لدعم التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

٧٤ - وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاثة كتيبات عن المياه والطاقة والتكنولوجيا البيولوجية لعرض مساهمات وكالات الأمم المتحدة في تنمية القطاعات ذات الصلة في سياق نظام المجموعة. وأنشئ موقع على الإنترنت ونشرة أسبوعية بهدف التوعية بالأنشطة التي تنفذها الشراكة الجديدة ويتم توزيعها على نطاق واسع. وأوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة بعثات استشارية لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. وأسهمت الخدمات المقدمة في رفع درجة الوعي وبناء القدرات وتأمين الدعم لتنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

٧٥ - ودعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تنمية أفريقيا مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: تشجيع الإعمار والتنمية الشاملين والمتكاملين بعد انتهاء الصراع، الأمر الذي يسهل عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة دمجهم على نحو مستدام؛ ودعم الوقاية من التشريد القسري للسكان؛ ودعم حماية المشردين وخلق فرص لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم، وتعزيز الإجراءات التي تمكن اللاجئين والمشردين داخليا من تحقيق الاعتماد على أنفسهم. وشملت أنشطة الدعوة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الأفريقية والإقليمية.

٧٦ - بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عملية دعوة تتفق مع أولويات الشراكة الجديدة وذلك في مجالات السلم والأمن من خلال مبادرات مختلفة تقوم بها الحكومات ومنظمات المرأة بهدف بناء السلام والمصالحة داخل المجتمعات التي تتضرر من الحرب أو تتعافى منها (أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وليبريا)؛ والديمقراطية والحكم الرشيد في المجالات السياسية والاقتصادية والمؤسسية (كينيا ونيجيريا)، والتعاون الإقليمي والتكامل من خلال تقديم دعم تقني ومالي لإجراء دراسات استقصائية أولية عن النساء والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في أفريقيا (جمهورية تنزانيا المتحدة، كينيا، ليبريا، النيجر فضلا عن الجنوب الأفريقي)؛ ومعالجة فقر الإناث (زمبابوي وليبريا).

ثالثا – مسائل تتعلق بالسياسات في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة

ألف – تقوية نظام المجموعات وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٧٧ – شهد العام الماضي مزيدا من التقدم في تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وتقوية نظام المجموعات. وبعد الاجتماع التشاوري الإقليمي السابع، طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض خارجي لنظام المجموعات نوقش في اجتماع لفريق الخبراء المخصص عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأُدرجت نتائج الاستعراض ضمن مناقشات الاجتماع التشاوري الإقليمي الثامن، الذي عُقد في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولاحظ المشاركون في الاجتماع تقدما فيما يتعلق بزيادة التمويل والدعم الفني للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة وزيادة الدعوة والاتصال وفي التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة. وأكد الاجتماع أيضا على حدوث تطورين: إنشاء مجموعتين جديدتين، وأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أصبحت منسقا استراتيجيا مما مكنها من تقديم الدعم لاجتماعات المجموعة.

٧٨ – وشملت توصيات الاجتماع مواصلة القيادة والالتزام المؤسسي داخل نظام المجموعات؛ وإجراء برمجة مشتركة ووضع آليات للتنسيق والتعاون؛ تحسين المعلومات والاتصالات؛ ووضع أولويات لأنشطة البرنامج وترشيدها؛ وبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي الوقت نفسه لوحظ أن الرصد والتقييم المنهجيين يشكلان تحديا. وأوصى الاجتماع أيضا بأن يزيد الاجتماع التشاوري الإقليمي من تركيزه على النواتج والآثار. وينبغي أن تضع المجموعات في هذا الصدد خطط عمل ثلاثية السنوات يُنظر فيها وتوضع اللمسات النهائية لها خلال اجتماع للتخطيط الاستراتيجي يضم جميع منظمي اجتماعات المجموعات ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

٧٩ – واقترح أيضا أن يعكس نظام المجموعات على نحو ملائم المسائل المتعلقة بنوع الجنس والصحة والثقافة. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة المواءمة بين أنشطة المجموعة وبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وفي أنشطة التخطيط ينبغي أن تضع المجموعات في الاعتبار الخطط الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وقرارات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، فضلا عن نواتج الهيئات الوزارية القطاعية في الاتحاد الأفريقي.

٨٠ - وفيما يتعلق بإطار عمل البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، شعر المشاركون أن تركيزه الرئيسي على السلم والأمن لا يلبي كافة احتياجات مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الأولوية. وأُوصي بأن يصاغ إطار العمل بحيث يصبح إطارا شاملا لتنسيق التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأوصى الاجتماع أيضا بأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في مواصلة تطوير البرنامج وتنفيذه وأن توجه الدعوة لمصرف التنمية الأفريقي لتقديم الدعم لتنفيذ البرنامج.

باء - دعم حشد الموارد المالية لتنفيذ الشراكة الجديدة

٨١ - بحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره المنشور عام ٢٠٠٧، المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا إمكانية قيام البلدان الأفريقية بزيادة مواردها المالية، وناقش كيفية توجيه هذه الموارد إلى استثمارات منتجة من أجل زيادة فعاليتها من خلال إدخال تحسينات على النظم المالية المحلية. وألقى التقرير الضوء على حاجة البلدان الأفريقية للحصول على حيز سياسي أكبر لوضع وتنفيذ سياسات تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على نحو يؤدي إلى حلقة مثمرة من التراكم والاستثمار والنمو والحد من الفقر. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، دشن الأونكتاد مشروعا لحساب التنمية من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تحديد واستخدام الموارد المحلية والأجنبية التي لا تسفر عن تحمل ديون من أجل تحقيق النمو والحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة وتنفيذ الصندوق الاستئماني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الذي تبلغ ميزانيته ٧ ملايين دولار يساهم فيها البرنامج الإنمائي بمبلغ ٢,٧٥ مليون دولار. ويدعم الصندوق الاستئماني موظفي أمانة الآلية فضلا عن أنشطة فريق الآلية وأمانتها، بما في ذلك الاجتماعات ونشر تقارير الاستعراض.

٨٣ - وفي عام ٢٠٠٧، موّل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٨ برنامجا بقيمة إجمالية بلغت ٢٧٨,٨ مليون دولار. ويشارك في تمويل جزء كبير من هذه المشاريع البلدان الأفريقية وشركاء إنمائيون آخرون. وإذا وُضع التمويل المشترك في الحسبان، يصبح إجمالي استثمارات المشاريع والبرامج التي يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حوالي ٥٦٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧، اعتمد الصندوق أيضا منحا إقليمية وقطرية تغطي مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٣,٦ ملايين دولار ومنحا إضافية مقدمة إلى المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية للعمل في أفريقيا بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٦,٦ ملايين دولار.

٨٤ - قدمت المنظمة الدولية للهجرة دعما مباشرا للحكومات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ برامج تساعد البلدان على تعزيز المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة مثل التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة. كما جمعت المنظمة الدولية للهجرة أموالا من البلدان المانحة وكذلك من المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم توزيعها لدعم جهود البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي رواندا، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما لأمانة الشراكة الجديدة على الصعيدين المالي والتقني من أجل عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

جيم - المسائل الشاملة والدعم المؤسسي

٨٥ - في عام ٢٠٠٧، أدخل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل بروكسل التي تهدف إلى التعجيل بتنفيذ برنامج العمل. وتضع الاستراتيجية الإجراءات التي ستتخذها الأمم المتحدة خلال الأعوام الثلاثة القادمة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين لتوجيه الانتباه إلى أوجه القصور والتحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ برنامج عمل بروكسل مع التركيز بشكل خاص على المجالات التي كان التقدم فيها محدودا أو لم يحرز من الأساس.

٨٦ - وقد عملت المنظمة الدولية للهجرة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة لمواجهة تحديات الهجرة داخل أفريقيا وإلى خارجها. وعلى مر السنين زادت المنظمة من مشاركتها باطراد وكذلك من دعمها الفني للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، للنهوض بجدول أعمال الهجرة على الصعيدين القطري والإقليمي. وحُشدت جهود المنظمة الدولية للهجرة نحو زيادة الوعي الحكومي بالتحديات التي تواجه الهجرة والدعوة للتنمية والتنسيق بين سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية، والمساهمة في التنمية واعتماد استراتيجية شاملة على مستوى القارة بشأن الهجرة الدولية وتنفيذ برامج لبناء القدرات.

٨٧ - تمثلت مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان لبرنامج الشراكة الجديدة التابع للاتحاد الأفريقي منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في مجالات الشباب والدعوة والصحة وبناء القدرات. وقدم الصندوق الدعم لنشر ميثاق الشباب الأفريقي على نطاق واسع كما قدم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في عمل قائم على المشاركة لتطوير خطة عمل من أجل تعميم الميثاق وتنفيذه. وقدم الصندوق دعما فنيا لوضع مشروع استراتيجية للدعوة والاتصال تابعة للاتحاد الأفريقي، من المقرر أن يستعرضه وزراء الإعلام الأفارقة خلال عام ٢٠٠٨.

٨٨ - جرى التعاون بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى لدعم وكالات الشراكة الجديدة في إطار فرقة العمل المعنية بالشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ومن خلال فرقة العمل، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما لجهود الشراكة الجديدة من أجل تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملها. وسجلت فرقة العمل إنجازات ملحوظة، بما فيها نجاح الدعوة لإدراج مؤشرات جنسانية في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الاتحاد الأفريقي شراكة بينهما في ثلاثة مجالات هي: بناء قدرات برمجة حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني ورصده في الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز حقوق المرأة في حالات الصراع وما بعده؛ والعمل على تعبئة قوة المرأة ومشاركتها على نحو فعال من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي.

٨٩ - وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان الأفريقية في بناء القدرات ويقدم لها أيضا المشورة بشأن اتباع سياسات اقتصادية كلية للتعامل مع الزيادة المتوقعة في تدفق المساعدات اللازمة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وبخلاف بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات؛ ساعد صندوق النقد الدولي جهود التنمية في أفريقيا من خلال الدعم المالي المباشر وتخفيف الديون.

دال - التحديات والمعوقات

٩٠ - حدد الاجتماع الثامن لآلية التنسيق الإقليمي عددا من المعوقات والتحديات في نظام المجموعات. فثمة حاجة على وجه الخصوص لما يلي:

- تحقيق التزام أكبر وزعامة أقوى
- زيادة التنسيق والتعاون وتحقيق مواءمة أفضل لدورات البرمجة والتحضير للخطط المشتركة وتنفيذ الأنشطة المشتركة
- زيادة مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي
- زيادة حشد الموارد
- تعزيز الرصد وتقييم الأنشطة
- زيادة الاتصالات وتبادل المعلومات

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٩١ – كما ورد أعلاه، يغطي دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أنشطة مختلفة، لا سيما تقديم المساعدة التقنية للتنمية المؤسسية وبناء القدرات وإقامة المشاريع فضلا عن تعبئة الموارد والدعوة.

٩٢ – ينبغي تنفيذ توصيات مختلف الاجتماعات بما في ذلك الاستعراض الخارجي لنظام المجموعات وأحدث اجتماع تشاوري إقليمي على نحو كامل. وينبغي تحسين الرصد والتقييم.

٩٣ – تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة بدور حيوي في تنفيذ الشراكة الجديدة. وثمة حاجة لتعاون أكبر بين وكالات الأمم المتحدة بدلا من اتباع نهج قائم على القطاعات من أجل تعزيز القدرة المؤسسية والتقنية لتلك المؤسسات.

٩٤ – وطالما أن الشراكة الجديدة هي برنامج تابع للاتحاد الأفريقي، يتعين على منظومة الأمم المتحدة وضع إطار عمل متكامل لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي، يشمل تقديم الدعم للشراكة الجديدة. ونظرا لأن السلام والتنمية متداخلان، تحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى دعم من منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التكامل الإقليمي، يمثل الدعم المقدم للسلام والأمن. كما يجب أن تعكس آلية للتشاور بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي هذا الدعم الموسع.

٩٥ – نظرا لطبيعة تحديات التنمية المتعددة المجالات التي تواجه أفريقيا، ينبغي لهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تنسق سياساتها ودعمها على نحو أفضل بحيث تخلق أنشطتها الجماعية والمتسقة أوجها من التآزر في كافة المجموعات المواضيعية. ويمكن أن يساعد تحسين التعاون فيما بين القطاعات على تعميم عدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان.

٩٦ – ونظرا لأن تجزئة الموارد غير الأساسية وعدم إمكانية التنبؤ بها يؤدي إلى أشكال من عدم الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة، فثمة حاجة لتوفير مصدر موسع للتمويل لكفالة وجود موارد أساسية كافية ويمكن التنبؤ بها وتستعمل في الوقت المناسب لضمان نجاح الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. وبغية توسيع إمكانية القيام بأنشطة إضافية مشتركة، تتطلب كيانات الأمم المتحدة تمويلا مشتركا للبرامج الجديدة.